افتتاح «منتدى الاقتصاد العربي» في دورته الرابعة والعشرين في بيروت

سلام: الاستقرار النقدي والخبرات البشرية تجعل من لبنان مكاناً ملائماً للاستثمار
سلامة: قطاعنا المصرفي يقوم بكلّ ما يلزم للمحافظة على علاقاته مع الخارج

افتتح رئيس الحكومة تمام سلام صباح أمس أعمال «منتدى الاقتصاد العربي» في دورته الـ 24 في فندق «فينيسيا» الذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال، بالتعاون مع مصرف لبنان والمؤسسة العام لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) وجمعية مصارف لبنان واتحاد الغرف اللبنانية ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بمشاركة أكثر من 500 مستثمر ورجل أعمال من 20 بلداً، ووزراء ونواب وقيادات مصرفية ورجال أعمال وممثلين عن الهيئات الاقتصادية والسلك الديبلوماسي.

بداية، تحدث الرئيس سلام، فقال: «بعد أسبوعين، ننهي للأسف عامين كاملين من الشغور الرئاسي، الذي يشكل إساءة بالغة للبنان واللبنانيين، ويعكس عجزاً مخجلاً للطبقة السياسية عن الخروج من أسر المصالح الداخلية والارتباطات الخارجية، وعن حفظ الأمانة التي أعطاها إياها الناس، لتدبير شؤونهم ورعاية مصالحهم. إنّ هذا التقصير المتمادي، هو السبب الأساس لما تعاني منه المؤسسات من شلل وتعثر، مع ما يعنيه ذلك من تعطيل لعدد كبير من القضايا المتعلقة بحاجات اللبنانيين المباشرة والبعيدة الأمد».

وأضاف: «إنها أيضا تعكس أسوأ صورة ممكنة عن البلد، في وقت يحتاج لبنان، كما نعرف جميعاً والاقتصاديون في مقدمتنا، إلى صورة توحي للمستثمر بالثقة التي لا وجود لها من دون استقرار سياسي. إنّ هذا الواقع، هو أحد الأسباب الرئيسية لغياب النمو والتراجع الكبير في النشاط الاقتصادي، بالإضافة طبعاً إلى الأسباب الخارجية الأخرى وأولها التطورات المأسوية الجارية في سورية، والتي تركت تأثيرات سلبية هائلة على الاقتصاد اللبناني، لعلّ أبرزها الأعباء الكبيرة لملف النزوح السوري».

ولفت إلى «أنّ المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية التي جرت يوم الأحد الماضي، شكلت فسحة مضيئة وسط الأجواء الملبدة المحيطة بنا، ومتنفساً للبنانيين المحرومين منذ سنوات طويلة من ممارسة حقهم الديمقراطي». وقال: «إنّ هذه الانتخابات، التي نأمل أن تنجز بنفس السلاسة والنجاح في محطاتها الثلاث المقبلة، بثت بعض الروح في الحياة السياسية، وأعادت إلى المواطن حقه الطبيعي في اختيار من يمثله في إدارة الشأن العام، وأسقطت كلّ الذرائع عن عجز اللبنانيين عن خوض غمار الانتخابات بطريقة سلمية وحضارية. والأهم من كل ذلك، أنّ هذه الانتخابات، التي تمثل إنجازاً لوزارة الداخلية وأجهزتها، أثبتت أنّ الدولة ومؤسساتها وقواها الأمنية، قادرة على إدارة وحماية أكثر التحديات الانتخابية صعوبة وتعقيداً، في حال توافر النية السياسية لدى الاطراف والقوى الوطنية».

أضاف: «ليس مستحيلاً البناء على هذا الإنجاز، للتقدم نحو محطات أخرى من الممارسة الديمقراطية، من أجل إحياء حياتنا السياسية وإعادة بناء هيكلنا الدستوري، وأول ركائزه رئاسة الجمهورية. ليس مستحيلاً التوصل إلى قانون انتخاب عصري، والذهاب نحو انتخابات عامة تعيد تجديد المجلس النيابي. ليس مستحيلاً تعميق الحوارات السياسية القائمة، للوصول إلى توافقات تعزّز الاستقرار الراهن، وتحصن لبنان من آثار الحرب المؤلمة الدائرة في سورية، في انتظار عودته إلى ما نريد وتريدون. وجهة مثالية للاستثمار، وواحة استثنائية للأعمال، ومنصة فريدة للتجارة والصناعة والعمل المصرفي».

وتابع: «على رغم كلّ الأوضاع الداخلية الصعبة والظروف الخارجية الأصعب، فإن ما يمتلكه لبنان من خصائص، وبنى مؤسساتية راسخة، ونظم تشريعية محفزة للاستثمار، ووضع نقدي متين، وقطاع مصرفي متقدم، واستقرار أمني كبير، وما يختزنه من خبرات بشرية، أرى الكثير منها بينكم اليوم، تجعل منه مكاناً ملائماً للنشاط الاقتصادي والاستثماري بكلّ أشكاله. وهذه السمات نفسها، هي التي تؤهل لبنان ليكون منصة انطلاق لمشاريع إعادة الإعمار في سورية العزيزة، حين تصمت المدافع، في يوم نأمله قريبا بإذن الله، وينادي المنادي أن حان وقت السلام».

سلامة

كما تحدث حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مشيراً إلى «أنّ القطاع المصرفي يقوم بكل ما يلزم للمحافظة على علاقاته مع الخارج، ولبنان بالنسبة للدول العربية حافظ على تواجده، والتحاويل من وإلى لبنان ستكون طبيعية»، وأشار إلى «أنّ هيئة الأسواق المالية تحقق تقدماً في ما يتعلق بالبنية التشريعية للحصول على أسواق مالية شفافة».

وقال: «عزز لبنان وجوده بالشمولية المالية في الداخل والخارج، وفي الأمس أعلنت الـ oecd رسمياً أنّ لبنان أتم كلّ ما يلزم من شروط في انخراطه في مكافحة التهرب الضريبي وهذا التصريح يسقط كلّ ما كان يقال أنّ لبنان سيكون على اللائحة السوداء، كما حذف لبنان في اجتماع الـ «غافي» عن المراقبة المعززة وصار بلداً طبيعياً بمراقبة طبيعية. وبموجب هذه الأمور نؤكد أن لا عوائق أمام القطاع المصرفي في علاقاته مع الخارج».

الكباريتي

ثم تحدث رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية نائل الكباريتي، مشيراً إلى أنّ «العوامل الخارجية ما زالت تحدث تقلباتها الكبيرة في العديد من الاقتصاديات العربية»، لافتاً إلى «أنّ الاقتصاد المتين المبني على قدرة اكتساب المعرفة ومواكبة التكنولوجيا وتسخير الطاقات للتنمية هو الاقتصاد المنشود، والذي يغدو مستقراً وحاسما للمستقبل ويجب ألا يكون مبني على الاستراتيجيات الاقتصادية المعتمدة على ثروات باطن الأرض كون أسعار هذه الثروات قابلة للصعود والهبوط وبالتالي تصبح السياسة الاقتصادية هشة مبنية على المجهول».

شقير

وألقى رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير كلمة دعا خلالها «الحكومات العربية إلى إطلاق ورشة اقتصادية شاملة، تستهدف تنويع اقتصادات دولنا، بحيث لا يبقى النفط موردها الأساسي، لا سيما بالنسبة إلى الدول النفطية، وهذا من شأنه خلق مجالات استثمارية هائلة ومئات آلاف فرص العمل نحن بأمس الحاجة اليها لشبابنا». وقال: «يجب أن تستهدف الرؤية فتح المجال أمام القطاع الخاص العربي للعمل بحرية ضمن النطاق العربي عبر إزالة العقبات والعراقيل من أمام التجارة والاستثمارات البينية، والأهم اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يجب ألا ننسى أن هناك أموراً كبيرة تنتظرنا، وأبرزها الورشات الهائلة لإعادة إعمار الدول التي دمرتها الحروب من سورية إلى العراق واليمن وليبيا».

طربيه

ورأى رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه «أنّ تحصين الجهاز المصرفي ووحداته الناشطة داخليا وخارجيا، يستلزم الالتزام التام بالمتطلبات الدولية». وقال: «هذا ما تمّ تعزيزه، قبل أشهر، بالإنجاز التشريعي المتمثل بإقرار حزمة قوانين مالية مهمة للغاية. وهذا ما دفع مجموعة غافي إلى الإعلان رسمياً أنّ لبنان يستوفي كل الشروط المطلوبة من حيث القانون ومن حيث الممارسة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وسلاح الدمار الشامل، ولن يكون هناك أي مطالبة أو متابعة تخص لبنان».

أبو زكي

وألقى الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رووف أبو زكي كلمة لفت فيها إلى أنه

«في ظل الانكماش الاقتصادي الذي يسود المنطقة تظهر العلاقات العربية ـ الأفريقية، كمجال رحب لتوسع كبير في المبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين المنطقتين. فالقارة الأفريقية هي اليوم على مسار نمو متسارع ولديها حاجات كبيرة ومتنوعة، وتتمتع بدورها بطاقات كبيرة توفر فرصا واعدة للاستثمار والتصدير»، لافتاً إلى «أنّ لبنان يمكنه لعب دور رئيسي في تعزيز العلاقات العربية ـ الأفريقية لما للجاليات اللبنانية في أكثرية الدول الأفريقية من معرفة باقتصاداتها ومن باع طويل في التعامل التجاري والاستثماري معها، وذلك بالتعاون والشراكة مع دول شمال أفريقيا التي تشكل ممرا طبيعيا إلى القارة السمراء».

وبعد كلمات الافتتاح، تمّ تكريم وزير الصناعة والتجارة في مصر المهندس طارق قابيل، رئيس الهيئة العربية للتصنيع عبد العزيز سيف الدين، الباحث الاقتصادي ورجل الأعمال السعودي عبد الله دحلان بتقليدهم دروعاً تقديرية لجهودهم في المجالات الاقتصادية.

وقد منحت جائزة سعيد خوري للرواد والمبادرين حيث تمّ اختيار 4 مشاريع فاز كل من عبدالله رياض حنونة من فلسطين، إيمان حيلوز من الأردن، يسر صبرا وعماد شعبان من لبنان فادي عمروش من سورية.

ثم جال المشاركون في المعرض الذي ضمّ الشركات والمؤسسات الداعمة للمؤتمر.

رأى أنّ نتائج الانتخابات البلدية رسالة إلى من يدّعون احتكار التمثيل الشعبي

اللقاء الوطني: أي حلّ سياسي في سورية يجب أن تفرضه الإرادة الشعبية وليس الدول الكبرى

مراد مترئساً اجتماع اللقاء الوطني

عقد اللقاء الوطني اجتماعه الدوري في مكتب الوزير السابق عبد الرحيم مراد وبرئاسته، واعتبر في بيان تلاه صفوح يكن أنّ «إجراء استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية في لبنان هو خطوة هامة تعاكس القاعدة التي تسير عليها السلطة السياسية في لبنان بالتمديد للمجالس المنتخبة، وأنّ نجاح هذه العملية الانتخابية يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو احترام مواعيد الاستحقاقات الدستورية وخاصة للسلطة التشريعية التي مدّدت لنفسها بحجة الظروف الاستثنائية الأمنية التي تعيشها البلاد، وأنّ هذا النجاح يفرض على السلطة تقصير ولاية المجلس النيابي والانعقاد فوراً من أجل إقرار قانون انتخابي جديد ومن ثم الدعوة إلى انتخابات تشريعية عامة وفق قانون عادل ومنصف يحقق صحة التمثيل وعدالته، ولا يؤدي إلى إقصاء أي فريق لبناني وفق الأحجام الشعبية الحقيقية التي يمثلها، وأنّ تحقيق ذلك لا يمكن أن يتوفر إلا من خلال اعتماد النسبية بشكل كامل وليس من خلال قانون مشوه يرفضه اللقاء كلياً يخلط بين الأكثري والنسبي الذي تروج له بعض الأطراف السياسية ليأتي متوافقاً مع مصالحها الانتخابية، وفي حال عدم إقرار قانون انتخابي وتقصير ولاية المجلس النيابي، فإنّ السلطة السياسية تعتبر في حالة اغتصاب لمؤسسات الدولة متحدياً بذلك المبادئ الديمقراطية والدستور والإرادة الشعبية».

ورأى اللقاء أنّ «النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات البلدية والاختيارية رغم ما صحبها من شوائب شكلت رسالة قوية إلى من يدعون احتكار التمثيل الشعبي، فقد أظهرت النتائج أنّ الإرادة الشعبية لا يمكن مصادرتها أو احتواءها ضمن تيار أو فريق معين وأنها الأقوى في التعبير عن ذاتها وتجاوز كل محاولات تزوير إرادتها وتسييسها ولم تعد الشعارات السياسية الزائفة قادرة على حرف الإرادة الشعبية عن مسارها الحقيقي، وعليه يدعو اللقاء القوى السياسية كافة إلى إيلاء مصالح المواطنين وأمورهم الحياتية في طليعة اهتمامهم وعدم الهائهم بشعارات وصراعات زائفة في الوقت الذي يحبكون فيه التحالفات الانتخابية المتعارضة مع الخطاب السياسي الذي يجرعونه للمواطن».

وحيا اللقاء الوطني «استمرار العمليات البطولية التي يقوم بها الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني»، لافتاً إلى «أنّ جذوة النضال لدى شعبنا الفلسطيني قوية ومستمرة وأنّ العدو بكل ما يمتلكه من إمكانيات وغطرسة لن يفلت من العقاب جراء سياساته القمعية بحق الشعب الفلسطيني، وأنّ العمليات هي تأكيد على أنّ إرادة الشعب الفلسطيني لن تنكسر وأنّ المقاومة هي الخيار الوحيد لوقف العدوان على فلسطين والتهويد التي تتعرض له المدن الفلسطينية وفي طليعتها مدينة القدس».

وتوقف اللقاء «عند اجتماع أصدقاء سورية الذي احتضنته باريس وشاركت فيه المعارضة السورية من دون صدور قرارات واضحة، مما يعكس حالة الإرباك الذي ينتاب القوى الإقليمية والدولية من جراء التداخل الكبير في المسألة السورية»، معرباً عن خشيته «أن تكون سياسات أميركا وحلفائها مزيداً من استمرار استنزاف سورية بكل مكوناتها من أجل ضرب فرص الحلّ السياسي الذي جرى الاتفاق عليه في فيينا بين الدول الإقليمية والدولية». ورأى اللقاء «أنّ أي حلّ سياسي في سورية يجب أن تولّده الإرادة الشعبية السورية وليس ما تفرضه الدول الكبرى».

ولمناسبة ذكرى توقيع اتفاق 17 أيار، رأى اللقاء «أنّ الخضوع لسلطة العدو وإجراء اتفاقيات إذعان معه يشكل خيانة وطنية ومسا بسيادة الوطن وقيمه، وفي هذا الإطار يحيي اللقاء الاعتراض النيابي على هذه الاتفاقية والنضالات الشعبية المقاومة التي أسقطت محاولات إلحاق لبنان بالكيان الصهيوني عبر هذا الاتفاق المشؤوم».

«الوفاء للمقاومة»: تعاميم مصرف لبنان انصياع لسلطات الانتداب الأميركي النقدي

اعتبرت كتلة الوفاء للمقاومة «أنّ القانون الأميركي الذي صدر أخيراً وتلتزم المصارف اللبنانية العمل بموجب أحكامه، هو قانون مرفوض جملة وتفصيلاً لأنه يؤسّس لحرب إلغاء محلية يسهم في تأجيجها المصرف المركزي وعدد من المصارف، فضلاً عن كون التزامه مصادرة للسيادة اللبنانية النقدية».

ورأت الكتلة، في بيان بعد اجتماعها أمس برئاسة النائب محمد رعد، «أنّ التعاميم التي أصدرها أخيراً حاكم المصرف المركزي وفقاً للقانون الأميركي السيئ الذكر، هو انصياع غير مبرر لسلطات الانتداب الأميركي النقدي على بلادنا، ومن شأنها أن تزيد تفاقم الأزمة النقدية وتدفع البلاد نحو الإفلاس بسبب ما سينتج من قطيعة واسعة بين اللبنانيين والمصارف، الأمر الذي يعرض البلاد لانهيار نقدي خطير ولفوضى عارمة غير قابلة للاحتواء»، داعية «حاكم المصرف المركزي إلى إعادة النظر في تعاميمه الأخيرة لتتوافق مع السيادة الوطنية»، كما طالبت الحكومة «باتخاذ الإجراءات المناسبة لتلافي التداعيات الخطرة التي ستنجم عنها».

وعلى صعيد آخر، أبدت الكتلة ارتياحها «إلى إنجاز المرحلة الأولى من الاستحقاق البلدي والاختياري في كلّ من بيروت والبقاع وبعلبك الهرمل، وسط أجواء تنافسية هادئة وحرص عام على الأمن والاستقرار»، وتوجهت إلى «شعبنا اللبناني بتحية إكبار لوعيه وتمسكه بحقه الطبيعي في التعبير عن خياراته تحت سقف القانون ترشحاً أم اقتراعاً أم امتناعاً».

كما توجهت «بالتهنئة وبالشكر الجزيل إلى كلّ أهلنا في بيروت والبقاع وبعلبك الهرمل، الذين ساهموا في إنجاز هذا الاستحقاق وتصرفوا بأعلى درجة من المسؤولية الوطنية ولم ينزلقوا إلى مهاوي التشنج المذهبي والطائفي، وأكدوا احتضانهم المعتاد لمرشحي «التنمية والوفاء للمقاومة ولشهدائها»، ووجهوا للعالم رسالة بالغة الوضوح بأن البيئة الحاضنة للمقاومة ولرجالها ستبقى السند الداعم لهما في كل الظروف والأحوال وعلى الرغم من كثرة الاستهدافات المعادية وتنوعها».

وجدّدت الكتلة «تأكيدها لكلّ الحلفاء أنها ستبقى في موقع الحريص عليهم جميعاً، أياً تكن التباينات الجزئية معها أو في ما بينهم على مستوى الأداء، أو على مستوى التقدير للظروف الخاصة ولحسابات المصالح والأحجام».

بعد ذلك ناقشت الكتلة جدول أعمال جلستها، ورأت «أنّ التعقيدات التي تواجهها محاولات ايجاد التسويات السياسية للأزمات في سورية والعراق واليمن، تأخذ ويا للأسف الشديد منحى تصاعدياً ينذر بإطالة أمد هذه الأزمات، ولقد بات واضحا الدور المحوري للادارة الأميركية وللنظام السعودي في هذا المنحى التصعيدي للتوتر والتعطيلي للحلول الواقعية والممكنة وما يجري من مجازر دموية في العراق يؤكد ذلك. ولا شك في أنّ لبنان سيتأثر سلباً بهذا المنحى ما لم تحسن السلطة مراعاة الوفاق الوطني ومتطلباته».

وأكدت الكتلة «أنّ لبنان هو في دائرة التهديد والاستهداف من إرهاب الجماعات التكفيرية على اختلافها ودون أي تمييز، ومن إرهاب العدو الإسرائيلي الذي لا يزال يهدّد لبنان دائماً بالعدوان».

ورأت «أنّ المسؤولية الوطنية تقتضي من الجميع إعداد كلّ الظروف والمناخات والتفاهمات اللازمة والمناسبة لدرء ومواجهة هذين التهديدين والاستهدافين»، معتبرة «أنّ أي تغافل عن خطرهما أو الاستخفاف بشأنهما هو كارثة كبرى ستطال الجميع، كما أنّ رهان البعض على صداقاته الدولية والإقليمية مع حلفاء هذين الإرهابين هو رهان فاشل، قد أثبتت الوقائع الماضية والتطورات الجارية من حولنا خطأه وسوء العاقبة التي تطال أصحابه مع أوطانهم وشعوبهم».

وخلصت الكتلة إلى «أنّ الحلّ الواقعي للأزمة السياسية في لبنان يقتضي أولاً عودة الجميع الى التطبيق الكامل لوثيقة الوفاق الوطني من دون أي استنساب أو انتقاء، والإقرار ثانياً لقانون انتخاب تمثيلي صحيح وعادل وفاعل يعزز الوحدة الوطنية والعيش المشترك ويعتمد المناصفة والنسبية الكاملة في لبنان كدائرة واحدة أو بضع دوائر موسعة».

واعتبرت «أنّ التهرب من إقرار هذا القانون الانتخابي الأمثل تحت أي ذريعة ليس له ما يبرره على الإطلاق، خصوصاً بعد إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية أخيراً»، لافتة إلى

«أنّ الهواجس التي تنتاب المسيحيين بالنسبة إلى وجودهم، خصوصاً بعد الذي جرى عليهم في العراق وسورية على أيدي الارهابيين التكفيريين، لا سبيل إلى تبديدها إلا بتعزيز الوحدة الوطنية والعيش المشترك والمناصفة والشراكة الحقيقية في الحكم، وهي تتحقق جميعها من خلال اعتماد النسبية الكاملة في قانون الانتخاب المأمول».

الجمعية اللبنانية الكندية تولم تكريماً لوفد رجال الأعمال الكنديين

كاميرون والداعوق وروي وأبي نصر

أقامت «الجمعية اللبنانية الكندية» للأعمال برئاسة خالد الداعوق اليوم، مأدبة غداء لوفد من رجال أعمال كنديين ولبنانيين برئاسة محافظ مون رويال فيليب روي وعضوية وليم حبيب، رئيس غرفة تجارة مون رويال سان لورانويوسف بطرس، رئيس غرفة التجارة اللبنانية الكندية ورجال أعمال، بحضور سفيرة كندا في لبنان ميشيل كاميرون وأركان السفارة والنائب نعمة الله أبي نصر.

وألقى الداعوق كلمة عرض فيها «المشاكل الاقتصادية المستجدة من جراء الاقتتال في سورية والعراق وأثرها على الاقتصاد اللبناني واللاجئين السوريين، وإيقاف النقل البري وغيره»، لافتاً إلى أن «لا بد من أن يكون هنالك مجالات للأعمال على حسب المثل الشعبي «حرك اللبن يباع».

وتحدثت السفيرة الكندية ميشال كاميرون، فأشادت، بدورها، بـ«العلاقات اللبنانية الكندية في كل المجالات، خصوصاً الاقتصادية وطالبت بتعزيزها أكثر». كما نوهت بـ«اللبنانيين المغتربين في كندا والكنديين من أصول لبنانية، مشيدة بما «قاموا وما يقومون به لتعزيز هذه العلاقات».

وأشاد المحافظ روي، من جهته، بـ«اللبنانيين في كندا، مشيراً إلى «أنّ نسبة كبيرة منهم في مون رويال انتخبته أثناء ترشحه كمحافظ»، كما طالب بـ«تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية بشكل عام وبين اللبنانيين والكنديين بشكل خاص»، متمنياً على رجال الأعمال الاستثمار في البلدين».

ثم تحدث أبي نصر عن «أهمية قانون إستعادة الجنسية والمراحل التي مر بها»، مطالباً بانتخاب نواب لبنانيين مغتربين في المجلس النيابي اللبناني».

مواعيد

● حفل افتتاح مركز المعلومات والتدريب على علوم المياه في لبنان Centre d Information et de Formation aux Métiers de l Eau، برعاية وحضور وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان، عند العاشرة من صباح اليوم في مقرّ وزارة الطاقة ـ كورنيش النهر (الطابق الأول)، تتخلله كلمات لكلّ من: المدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير، سفيرة الاتحاد الأوروبي كريستينا لاسن، سفير إيطاليا ماسيمو ماروتي، سفير فرنسا إيمانويل بون والوزير نظريان.

● يفتتح وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم معرض المهن السادس عشر، الذي تقيمه جامعة الحكمة، عند العاشرة من صباح اليوم، في صرحها الرئيسي ـ في فرن الشباك.

الحاج حسن وسفيرة الاتحاد الأوروبي يبحثان التعاون الاقتصادي

لاسن: لا قرار سياسياً يمنع دخول المنتجات اللبنانية إلى أوروبا

الحاج حسن مجتمعاً إلى لاسن

اجتمع وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن قبل ظهر أمس، إلى سفيرة الاتحاد الاوروبي كريستينا لاسن، وتباحثا في العلاقات المشتركة بين المجموعة الأوروبية ولبنان. وفي حين شدّدت لاسن على «التزام الاتحاد الأوروبي الدائم بمساعدة لبنان وخصوصاً في هذه الفترة العصيبة»، تمسك وزير الصناعة «بالصداقة والعلاقة الأخوية التي تربط لبنان بدول الاتحادالاوروبي»،مقدراً«المساعدات التي يقدمها الاتحاد للبنان»، مطالباً بأن «تأخذ منحى جديداً يقوم على دعم مسار اقتصادي لبناني عام يتمثل بحلقة مترابطة بين فتح الأسواق الخارجية أمام تصدير المنتجات اللبنانية تمهيداً لإيجاد بيئة حاضنة للاستثمار ومضاعفة الإنتاج وتأمين فرص العمل». وكان هناك توافق بين الجانبين على «أنّ أية عراقيل موجودة أمام انسياب السلع اللبنانية لا تعود إلى أي قرار سياسي، بل على العكس، فإنّ القرار السياسي الأوروبي متخذ لمساعدة لبنان اقتصاديا».

كما تطرق الحاج حسن ولاسن إلى ترابط مسألة المساعدات بتأمين فرص العمل للبنانيين أولاً كما للنازحين السوريين بحسب ما تم التوافق عليه في مؤتمر لندن الأخير بين المشاركين الدوليين والممثلين عن الحكومة اللبنانية، «من دون أن يغفل هذا التوافق إعطاء الأولوية لدعم المجتمعات اللبنانية المحلية التي تأوي النازحين».

وأكد الوزير الحاج حسن أنّ «الهدف الرئيسي الذي نعمل عليه حالياً هو رفع صادراتنا إلى مختلف الدول العربية والأوروبية وتركيا والصين وأميركا اللاتينية وتخفيض وارداتنا منها لتخفيف المخاطر الجاثمة على الاقتصاد الوطني، وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري».

ودعا إلى «إزالة العوائق التجارية المتمثلة خصوصاً بشهادة المنشأ وهي غير مرتبطة بالمواصفات والمعايير، لأنّ منتجاتنا تتمتع بالجودة العالية وتنافس حالياً في الأسواق العالمية بفضل هذه الجودة».

وركز على العوائق المفروضة على تصدير الدواء ومنتجات الحليب والأجبان وبعض المنتجات الغذائية وعلى الخدمات والبرمجيات المعلوماتية، مع العلم أنّ المؤسسات اللبنانية العاملة في هذه الحقول تحمل وكالات من شركات اوروبية وتعمل بالتنسيق والاشراف في ما بينها.

ولفتت لاسن إلى «وجود التزام واهتمام أوروبيين واضحين بلبنان يتمثلان بالمبالغ الكبيرة المخصصة له والتي تصل سنوياً إلى 600 مليون أورو، ولذلك تأثير إيجابي مباشر على الاقتصاد وعلى المجتمعات المضيفة بشكل خاص، من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأمين التدريب مع الاستعداد لإرسال الخبراء الأوروبيين لرفع مستوى الإنتاج بشكل يتماشى أكثر مع المواصفات الأوروبية، خصوصاً في مجال الدواء والغذاء وغيرهما من القطاعات».

وأكدت وجود إرادة أوروبية بعدم إبقاء الخلل في الميزان التجاري على حاله، وقالت: «ناقشت مع معالي الوزير مسائل مشتركة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، وأكدت له التزام الاتحاد بمساعدة لبنان في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها، وجددنا الالتزام في مؤتمر لندن قبل بضعة أشهر. ولا نسعى إلى تقديم المساعدات المالية فقط إلى لبنان، بل نسعى معاً إلى إيجاد طريقة ما تحسن المسار الاقتصاد اللبناني العام وخلق فرص عمل جديدة وهذا ما يحتاج إليه لبنان بصورة أولية. وناقشنا أيضاً كيفية خلق توازن ما في الميزان التجاري بين لبنان والاتحاد الأوروبي في ضوء مصلحة الجميع. هناك اتفاقية شراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، وتتضمن بعض الإعفاءات على التصدير الصناعي والزراعي اللبناني، وسوف نعمل على تفعيل هذه الخصائص وزيادة صادرات لبنان».

ثم تحدث الوزير الحاج حسن فقال: «إنّ لبنان يعتز بصداقة الاتحاد الاوروبي ويشكره على كلّ المساعدات والهبات والقروض التي قدمها طوال السنوات الماضية، لا سيما في الفترة الأخيرة التي يشهد فيها لبنان والمنطقة أزمة كبيرة وحروباً أدت إلى موجة النزوح السوري إلى لبنان. وأكدت لها امتنان لبنان للمساعدات الأوروبية في هذا المجال. وشرحت موقفي الاقتصادي في ضوء العجز في الميزان التجاري البالغ 17 مليار دولار والدين العام البالغ اكثر من 72 مليار دولار، وناتج محلي لا يتجاوز 51 مليار دولار. وبالتالي شرحت أنّ مساعدة لبنان اقتصادياً تتم من خلال زيادة الإنتاج لتأمين فرص العمل. ويتأمن ذلك عبر التصدير وفتح الأسواق الخارجية. هناك اتفاقيات عديدة تربط لبنان والاتحاد الأوروبي والدول العربية وغيرها من الدول. نحن نناقش هذه الاتفاقيات من موقع إيجابي ومسؤول للوصول إلى حلول لمعالجة الخلل في الاقتصاد اللبناني وصولاً إلى ما تمّ الاتفاق عليه في مؤتمر لندن من تحفيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل».

وأضاف: «لا يمكن تحقيق هذين الأمرين من دون تصدير وزيادة حصة لبنان في سوقه، أي تخفيض الواردات إلى لبنان في ظلّ احترام وتطبيق القواعد الفنية والمواصفات الدولية. هذا هو النقاش الذي نجريه من موقع صديق وشاكر لأوروبا ومن موقع مسؤول عن الاقتصاد الوطني وعن منع المزيد من التدهور».